البطالة وعلاقتها بالتوازن المالي لنظام التقاعد في الجزائر

ط.د/ مفتاح فايزة
جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان– الجزائر
meftah_faiza@yahoo.fr

أ.د/حمزة شريف علي
جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان– الجزائر
ali.hamzacherif@yahoo.com

تاريخ الارسال: 2019-01-21 اريخ القبول: 2019-05-25 تاريخ النشر: 2019-06-15

الملخص: يعرف نظام التقاعد الجزائري القائم على التوزيع، الذي يمول العمال بموجبه معاشات تقاعدية، مشاكل متكررة، حيث أن استمرارية نظام المعاشات على المدى الطويل تتطلب تدخلا منتظما من السلطات العامة لضمان توازنها المالي في بيئة ديمغرافية واقتصادية متغيرة باستمرار.

يساهم ارتفاع أمل الحياة من أي وقت مضى في زيادة الإنفاق على معاشات التقاعد، وبالتالي زيادة العبء المالي للنشطين المساهمين، والتي أصبحت أقل عددا بسبب تباطؤ الاقتصاد، وعدم وجود وظائف، ودخول الشباب إلى سوق العمل في وقت متأخر بصورة متزايدة، بسبب تمديد مدة الدراسات وبالتالي تطور معدل البطالة، في هذه الورقة البحثية نهدف إلى محاولة معرفة اختلال الصندوق الوطني للتقاعد من خلال حساب نسبة الإعالة.

الكلمات المفتاحية: نظام التقاعد؛ البيئة الديموغرافية والاقتصادية؛ زيادة العمر المتوقع؛ معدل البطالة؛ نسبة الإعالة.

Abstract: The Algerian retirement pension system, of which workers finance pensions, Is a recurring problem. Indeed, the long-term viability of the pension system presupposes regular intervention by the public authorities in order to ensure its financial equilibrium in a demographic environment and economic development in perpetual evolution.

Increasing life expectancy contributes to increase spending on retirement pensions, thus increasing the financial burden on contributing assets, which have become fewer because of the economic slowdown.

Lack of jobs and the entry into the labor market of young people, increasingly late, due to the lengthening of the duration of studies, consequently the evolution of unemployment rate. In this brief we will determine the factors that influence unemployment and study where the shortfall for the National Pension Fund lies in calculating the dependency ratio.

Keywords: retirement system ; demographic and economic environment ; increasing life expectancy; unemployment rate ; dependency ratio.

I– مقدمة:

لقد وصلت العديد من أجيال baby-boom إلى سن التقاعد التي شهدتها البلدان المتقدمة منذ عام 1990 والزيادة في متوسط العمر المتوقع هي واحدة من المشاكل الخطيرة التي تهدد الاستدامة المالية لنظام المعاشات التقاعدية الذي يعمل في معظم البلدان المتقدمة على أساس مبدأ التوزيع وعلى أساس وجود تضامن بين الأجيال.

وفي كل فتره تمول الاشتراكات المقتطعة من أجور الأشخاص النشطين مباشرة معاشات التقاعد للأشخاص غير النشطين.

إن حساسية نظام التقاعد المبني على التوزيع لا يقتصر فقط على الصدمات الديموغرافية ويتأثر أيضا بالتحديات الاقتصادية مثل البطالة وإنتاجية العمل وأداء سوق العمل.

وتقوم معظم دول العالم باتخاذ تدابير على المدين المتوسط والبعيد، تسعى من خلالها إلى معالجة التحديات الديموغرافية والآثار الاقتصادية، ولم يتم التوصل إلى حل لمشكلة تمويل نظام المعاشات التقاعدية حتى الآن، ولا يزال عدم التوازن يهدد السلامة المالية لنظام المعاشات التقاعدية عن طريق التوزيع.

نظام التقاعد الوطني الحالي في الجزائر هو نتيجة للتغيرات في الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، واليوم هناك مخطط واحد إلزامي للعاملين الأجراء يديره الصندوق الوطني للمعاشات التقاعدية (**CNR**) منذ عام 1984 يعمل عن طريق التوزيع. لذا يتعين على العمال الذين يتقاضون رواتب دفع اشتراكات لتوفير معاشات تقاعدية للسكان غير النشطين.

ومع ذلك، فإن العلاقة العكسية بين عدد المتقاعدين وعدد المساهمين تؤدي إلى عدم التوازن المالي بسبب الاتجاه المتناقص في عدد السكان المساهمين والاتجاه التصاعدي للسكان المسنين.

تنعكس الزيادة في عدد السكان المسنين في متوسط العمر المتوقع للمتقاعدين (77.8 للنساء و76.4 للرجال) في سنة 2016 وفقًا لمعطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS، الذين يحتاجون إلى الحصول على معاش تقاعدي، مأخوذة من أجور السكان المشتغلين الذي انخفض عددهم بسبب تأخر وصول خريجي الجامعات الشباب إلى سوق العمل وهذا الضعف هو مصدر قلق لصندوق التقاعد.

وينعكس ضعف سوق العمل في الأزمة المالية الحادة، وتفاقم ظاهره البطالة لعده سنوات (التي بلغت ذروتها في سنة 1990 وفقا للدراسة الاستقصائية للإحصاءات السنوية)، في أعقاب الأزمة المالية التي تعرضت لها العديد من

الشركات الحكومية، القطاع الخاص، الذي أدى إلى فقدان العديد من العمال بطريقة غير مقصودة، وملجأ العاطلين عن العمل نحو العمل غير الرسمي.

وقد دفع استمرار البطالة السلطات العامة إلى اتخاذ التدابير الرامية إلى تعزيز العمالة ومكافحة البطالة، التي تقوم على التنظيم المؤسسي لسوق العمل. وقد أطلقت هذه الإصلاحات الهيكلية العميقة والأجهزة بداية من سنة 2000 بعد العقد الأسود الذي شهدته الجزائر في التسعينات.

ومن كل هذا نطرح الإشكال التالي: **هل للبطالة أثر على التوازن المالي لنظام المعاشات التقاعدية في الجزائر؟** والهدف من دراستنا هو معرفة تأثير البطالة على نظام التقاعد ومعرفة عدد الأشخاص العاطلون عن العمل، بحيث يؤدي الارتفاع في هذا العدد إلى إعاقة تشغيل النظام ويهدد توازنه. كذلك نهدف إلى معرفة العلاقة العكسية التي تؤدي إلى اختلال التوازن المالي بين الإيرادات والنفقات للصندوق الوطني للتقاعد مما يؤدي إلى زيادة الأعباء المالية للصندوق بسبب العدد المتزايد من المتقاعدين، وتناقص عدد المساهمين، وسنتعرف على كل هذا من خلال دراستنا لفهم هذا الاختلال بشكل أفضل ومعرفة أين يكمن نقص المساهمين.

ولفهم الموضوع بشكل أفضل، سوف نستخدم في هذه الدراسة المنهج الإحصائي التحليلي والتجريبي، الإحصائي التحليلي لهذه الدراسة هو التعرف على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات والصندوق الوطني للتقاعد لمعرفة عدد المتقاعدين والبطالين في الجزائر وإعطاء دراسة تحليلية للأرقام، واعتمادنا على المنهج التجريبي لأننا سوف نظهر تأثير البطالة على نظام المعاشات عن طريق حساب نسبة الإعالة.

II – التوازن المالي لنظام التقاعد الجزائري:

يعتبر بديهيا أن تغطى إيرادات الصندوق المتكونة أصلا من اشتراكات المؤمنين (العمال الأجراء) لنفقات الصندوق المتكونة من منح ومعاشات التقاعد خلال نفس السنة وهي حالة التوازن (النفقات = الإيرادات) ، وإذا اختلت هذه المعادلة نكون أمام عجز أو فائض.

II.1– تطور إيرادات ونفقات الصندوق الوطني للتقاعد :

لم تتوقف نفقات الصندوق الوطني للتقاعد عن الارتفاع من سنة لأخرى، وهذا ما يشكل أحد العوامل الرئيسية لعجز النظام الوطني للتقاعد، ونهتم في هذا العنصر بدراسة حالة العجز (**الإيرادات< النفقات**)، حيث سجل الصندوق الوطني للتقاعد ولعدة سنوات عجزا كما يبينه الجدول رقم 01 بحيث نلاحظ أن نظام التقاعد في الجزائر

عرف عدم التوازن خلال الفترات 2002-2006-2007-2013 وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى تناقص عدد المشتركين في تمويل الصندوق وزيادة النفقات نتيجة لارتفاع عدد المتقاعدين باختلاف نوع التقاعد (تقاعد عادي-نسبي-دون شرط السن – مسبق) من جهة وانخفاض معدلات نمو الاقتصاد وتفاقم حجم البطالة.

الجدول رقم 01: تطور حجم موارد ونفقات الصندوق الوطني للتقاعد 2001-2013 / مليون دج

السنوات	الإيرادات	النفقات	الرصيد
2001	135140	127920	7220
2002	141300	143070	-1770
2003	148710	145440	3270
2004	183460	172300	11160
2005	190110	186930	3180
2006	204150	212870	-8720
2007	244910	250720	-5810
2008	284400	278260	6140
2009	317550	298750	18000
2010	360471	350067	10405
2011	445663	406601	39062
2012	683060	572520	110540
2013	599899	685661	-85762

المصدر: الديوان الوطني للإحصائياتONS

كما يبين الجدول أن الرصيد الصافي للصندوق رغم أنه عرف تطورا كبيرا خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2013 إلا أنه سجل عجزا في ميزانيته (ارتفاع النفقات مقارنة بالموارد) خلال السنوات 2006 و2007 وبشكل معتبر في سنة 2013 حيث بلغ العجز 85762 مليون دج.

III– البطالة في الجزائر: تظل البطالة من أهم القضايا الاجتماعية التي تعكر صفو حياة الأفراد من آن لآخر، والهدف الأساسي من الدراسات الاقتصادية بوجه عام، هو رسم وتحديد السبل المؤدية لرفع مستوى المعيشة، والقضاء على البطالة والتعطل.

قيست البطالة بمعدل أو يطلق عليه نسبة أحيانا، وهو مقياس للحجم النسبي للمتعطلين عن العمل إلى حجم القوى العاملة ويمكن حسابها كما يلي:[1]

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد المتعطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوى العاملة}} \times 100$$

III.1– تطور معدل البطالة في الجزائر:

وفقا للإحصائيات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات السكان العاطلين عن العمل، قدر ب 1272000 شخصا في الجزائر في سبتمبر 2016، بلغ معدل البطالة على الصعيد الوطني 10.5%، بزيادة قدرها 0.6 نقطة مقارنة بتقرير أبريل 2016.[2] والشكل رقم01يوضح لنا مستويات البطالة من سنة 2000 إلى 2016. بحيث تشير الأرقام إلى أن إجمالي معدل البطالة انخفض بشكل حاد في الفترة 2000-2016 حيث انتقل من 29,77% في سنة 2000 إلى 10.5 في عام 2016 مسجلا انخفاضا قدره حوالي (19) نقطة. ويشير هذا الانخفاض إلى النمو الاقتصادي الموحد والمسجل في أعقاب برامج التحفيز الاقتصادي التي تقودها الدولة منذ عام 1999، ويبدو أن لها تأثير مستمر على الاتجاه التنازلي للبطالة.

الشكل رقم01: تطور معدل البطالة في الجزائر 2000–2016

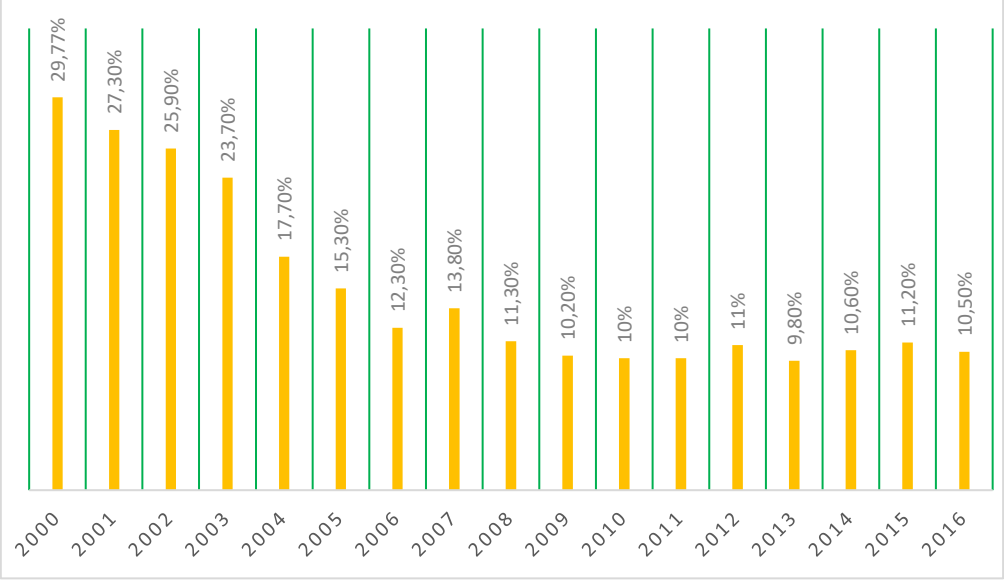

Source : ONS, donnée statistique, activité, emploi et chômage, N°653, 683, 726 (2012-2015), 785 2017, p12.

III.2– سن التقاعد والبطالة :

يؤدي تخفيض سن التقاعد إلى تقصير العمر النشط للعمال، مما يؤدي إلى تقلص السكان النشطين وانخفاض البطالة. ومن ناحية أخرى، فإن عودة المتقاعدين إلى العمل من قبل بعض الشركات من أجل درايتهم ومعرفتهم المهنية، لها تأثير تصاعدي على معدل البطالة.

في الجزائر، السن القانوني لتقاعد الموظف هو 60 سنة، وقد يكون لهذا النوع من التوقف عن العمل القسري تأثير كبير على انخفاض معدل البطالة في العقد الأول من القرن الحالي.[3]

III.3– العمالة غير الرسمية ملجأ للعاطلين عن العمل:

في الجزائر، يعود ظهور هذه الظاهرة إلى سنوات الستينيات، وقد تطورت خلال الثمانينيات، لا سيما في النصف الثاني من نفس السنة عقب صدمة النفط في سنة 1986 والصعوبات الناجمة عن الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، وقد تسارعت بداية من سنة 1990 بسبب القيود الصعبة للاقتصاد الوطني، أي الركود الاقتصادي وتنفيذ برنامج التكيف الهيكلي (تصفية الشركات غير المنتجة وضغط العمال).

ويبدو أن غياب بيئة قانونية ومؤسسية مناسبة للمرحلة الخاصة من الانتقال إلى اقتصاد السوق هو عامل آخر له الفضل في توسيع الاقتصاد غير الرسمي.

ويبين الشكل رقم 02 أن هناك زيادة تدريجية في العمالة غير الرسمية خلال الفترة 1995-1996.

الشكل رقم02: تطور النشاط غير الرسمي في الجزائر 1995–2010

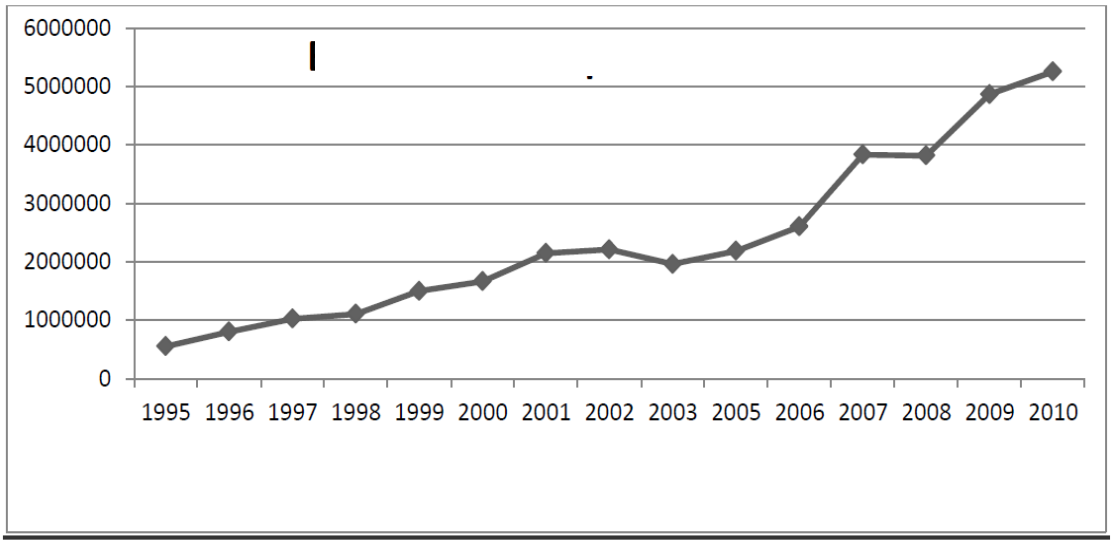

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS

IV- توازن نظام التقاعد والسكان العاطلون عن العمل في الجزائر:

IV.1- السكان المشتركين: يتألف نظام التوزيع من دفع المعاشات التقاعدية للمتقاعدين بالاشتراكات المحصلة من النشطين المرتبطة بصندوق الضمان الاجتماعي، وبالتالي فإن الرصيد المالي لهذا النظام يتأثر بتطور عدد النشطين ونظرا لأن الاشتراكات هي المصدر الرئيسي لتمويل صندوق المعاشات التقاعدية الوطني، فإن الانخفاض في هذا العدد يؤدي إلى عدم توازن هذا النظام الذي يديره التوزيع. ووفقا للأرقام الواردة في الجدول رقم 02، يمكن ملاحظة أن هناك عددا متزايدا من المشتركين في الفترة 1990-2016، وتعود هذه الزيادة في العدد إلى الاتجاه التصاعدي لمجموع السكان في هذه الفترة، ومن خلال دراسة الأرقام بعناية، نلاحظ أن هناك زيادة طفيفة في عدد المساهمين في الفترة 1990-1992، ومن عام 1993 نلاحظ أن هناك استقرار في عددهم حتى سنة1999، ومن سنة 2000 نلاحظ أن الأرقام زادت بقوة حتى سنة 2016.

الجدول رقم 02: تطور عدد المشتركين 1990-2016

السنوات	المشتركين	السنوات	المشتركين	السنوات	المشتركين
1990	1033461	1999	2176825	2008	4109664
1991	1134571	2000	3290011	2009	4788252
1992	1364842	2001	3726436	2010	4860627
1993	2157912	2002	3473458	2011	5050319
1994	2278689	2003	3425801	2012	5332319
1995	2329436	2004	3508155	2013	5673522
1996	2487193	2005	3567394	2014	5007977
1997	2413486	2006	3693254	2015	5082412
1998	2264582	2007	3809980	2016	5286765

المصدر: CNAS

إن سبب ركود عدد المشتركين بين سنتي 1993 و1999، هو تقاعد السكان المسنين دون أن يكون هناك تعويض بمشاركين آخرين بسبب تطور عدد السكان العاطلين عن العمل ولجوئهم للعمل غير الرسمي (جزء كبير منهم في القطاع الزراعي والعاملين لحسابهم الخاص مما ينجيهم من الضمان الاجتماعي).

ويرجع استئناف التقدم بين 2000 و2016 إلى العدد الكبير من الوظائف التي أوجدتها مختلف البرامج الإنمائية والآليات التي تنفذها السلطات العامة، والتي تدور حول مساعده العاطلين عن العمل على خلق نشاط من جهة والدعم والترويج من جهة أخرى.

وأخيرا، يمكن القول أن السكان المشتركين يعتمدون على تطور مجموع السكان ولا سيما السكان الذين هم في سن العمل.

IV.2- نسبة (المشتركين/المتقاعدين): يتم حساب نسبة المشتركين/المتقاعدين لقياس مدى استدامة النظام الوطني للمعاشات التقاعدية، وفقا لهذه النسبة، يمكننا أن نرى عدد المشتركين الذين يدفعون معاشا للمتقاعدين.

وبالتالي فإن النسبة الأنسب لقياس رصيد صندوق المعاشات هي نسبة الإعالة (**المشتركين/ المتقاعدين**).

ومن خلال الشكل رقم03 نلاحظ أنه فيما يتعلق بالزيادة في عدد السكان المشتركين، هناك انخفاض في النسبة (المشتركين/المتقاعدين) الناجمة عن الزيادة الكبيرة في عدد السكان المتقاعدين وعدم اتباع المشتركين والمتقاعدين لنفس وتيره الزيادة (المتقاعدين زيادة أسرع من المشتركين) بسبب الانخفاض في معدلات الوفيات من سنة إلى أخرى (4.5‰ في 2016) وارتفاع العمر المتوقع عند الميلاد والذي سجل 77.1 سنة في عام 2016 [4].

الشكل رقم 03: تطور نسبة الإعالة 1990-2016

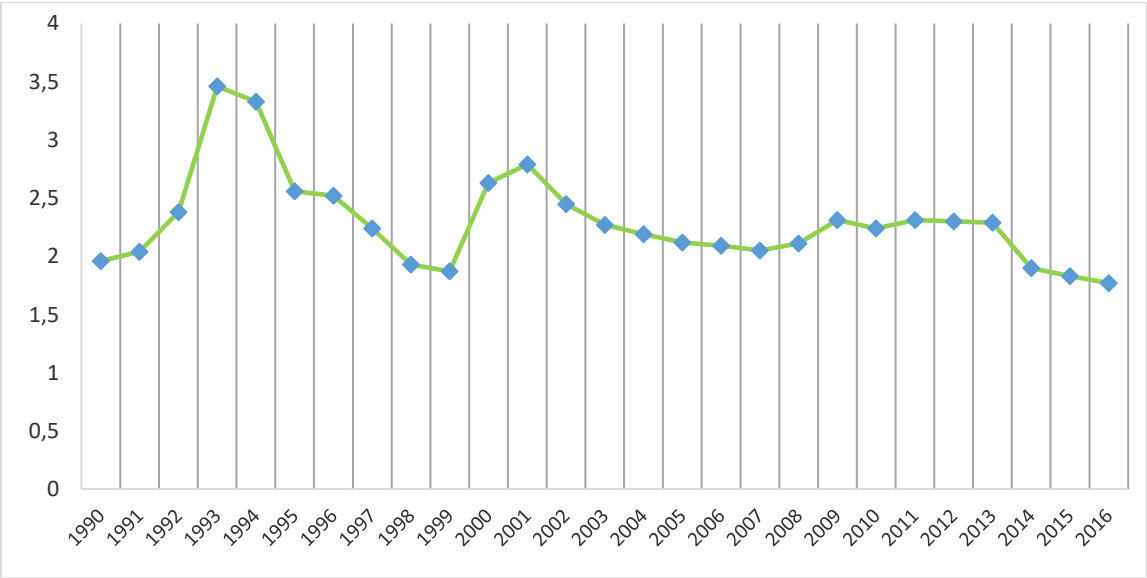

المصدر: الجدول رقم 01 من الملحق

ومن خلال حساب نسبة الإعالة حسب الجدول رقم 01 من الملحق عدد المشتركين لتغطية عدد المتقاعدين خلال الفترة 1990-2016، نلاحظ أن هناك انخفاضا في هذه النسبة في الفترة نفسها، أما من سنة 1990 إلى 1994 هناك 3 أشخاص إلى أربعة في المتوسط بإمكانهم تغطية متقاعد واحد، فيمكن القول أنه يعكس حالة سوق العمل، حيث كان هناك عدد كبير من المشتركين وعدد قليل من المتقاعدين، انخفضت النسبة مع بداية سنة 1995 حتى سنة 1997 بسبب إنشاء التقاعد المبكر كوسيلة للأشخاص الذين بلغوا من العمر 50سنة و20 سنة من النشاط والذين فقدوا عملهم بشكل قسري بسبب إعلان العديد من الشركات إفلاسها، وفي سنة 1998 تم إنشاء أنواع أخرى من التقاعد (التقاعد النسبي ودون شرط السن)، ونتج عن هذا الحدث انخفاض في النسبة من أربعة مشتركين في سنة 1993 إلى مشتركين اثنين في سنة 1998، وفي سنة 2000 كانت هناك زيادة طفيفة في النسبة الناجمة عن خلق فرص العمل، من خلال البرامج التي تنفذها الدولة لمساعدة وتشجيع الناس على العمل، ومن سنة 2014 حتى سنة 2016 نلاحظ أن النسبة انخفضت ويمكننا أن نقول أن هذا يتعلق بالتطور الكلي للسكان والزيادة في متوسط العمر المتوقع للمتقاعدين مما يهدد نظام المعاشات التقاعدية في السنوات القادمة.

IV.3- تطور السكان العاطلين عن العمل:

تشير الأرقام الواردة في الجدول رقم 03أن عدد العاطلين عن العمل قد ارتفع ارتفاعا حادا في الفترة 1990-2000، نظرا لعدم كفاية الوظائف وعدم إيجاد فرص للعمل، وفي سنوات 2000، انخفض عدد السكان العاطلون عن العمل من خلال إصلاحات سوق العمل التي أنشأتها السلطات العامة لخلق فرص العمل وخفض معدلات البطالة من بينها وضع سياسات التشغيل في الجزائر حيث ظهرت هذه السياسات نتيجة ارتفاع مستوى الطلب وكان الغرض منها إدماج البطالين في سوق الشغل ، كما وضعت بعض البرامج للحد من البطالة منها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب **A.N.S.E.J**، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة **C.N.A.C** ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر **A.N.G.E.M**، البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية **P.N.D.A** وكذلك عقود ما قبل التشغيل **C.P.E** [5]، وتراجع نسب البطالة خلال السنوات الأخيرة راجع بالدرجة الأولى إلى تحسن الوضعية الأمنية للبلاد في أواخر التسعينات التي ساعدت على الاستقرار السياسي والاقتصادي مع تحسن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الذي ساهم فيها بقدر كبير مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي .[6]

الجدول رقم 03: تطور السكان العاطلين عن العمل (1990–2016)

السنوات	عدد السكان العاطلين عن العمل	السنوات	عدد السكان العاطلين عن العمل	السنوات	عدد السكان العاطلين عن العمل
1990	**1156040**	1999	**2520000**	2008	**1169000**
1991	**1261310**	2000	**2510863**	2009	**1072000**
1992	**1480270**	2001	**2339449**	2010	**1076000**
1993	**1281000**	2002	**2119000**	2011	**1062000**
1994	**1606000**	2003	**2078270**	2012	**1253000**
1995	**2105000**	2004	**1671534**	2013	**1175000**
1996	**2106000**	2005	**1448288**	2014	**1214000**
1997	**2049000**	2006	**1240841**	2015	**1337000**
1998	**2095000**	2007	**1374663**	2016	**1272000**

المصدر: ONS

IV.4- نسبة (العاطلين عن العمل/المتقاعدين):

يمثل الجدول رقم02 من الملحق أثر البطالة على نظام المعاشات ويجعل من السهل فهم النقص الذي يكمن في السكان العاطلين عن العمل. وإذا ألقينا نظرة على البيانات، يمكننا أن نرى أن هناك انخفاضا في النسبة في الفترة 1990-2016، كما في التسعينات، نلاحظ تأثيرا حاسما للبطالة على التقاعد، لأن النسبة بين السكان العاطلين عن العمل وعدد المتقاعدين عالية، مقارنة بسنوات الألفينات، حيث كانت النسبة أقل.

نلاحظ في التسعينات أن البطالة تعيق تغطية متقاعدين إلى ثلاثة في المتوسط، ومن سنة 2000 حتى سنة 2003 تعيق البطالة تغطية متقاعد إلى اثنين في المتوسط، ومن سنة 2004 إلى 2016 يعيق السكان العاطلون عن العمل تغطية متقاعد في المتوسط.

سبب الانخفاض في النسبة بين السكان العاطلين عن العمل والمتقاعدين هو الانخفاض الحاد في معدل البطالة في الجزائر خلال هذه الفترة نفسها، بفضل الأجهزة المذكورة سابقا التي أنشأتها الدولة الجزائرية والتي تساعد الأشخاص العاطلين عن العمل في العثور على وظيفة، وقد أحرز هذا الانخفاض في النسبة تقدما على الرغم من الزيادة في عدد السكان المتقاعدين، لأن الانخفاض في عدد العاطلين عن العمل قد انخفض بسرعة مقارنة مع الزيادة في عدد السكان في التقاعد.

IV.5- العجز في النظام الوطني للتقاعد:

بعد حساب النسب (المشتركين/المتقاعدين) و (العاطلين عن العمل/المتقاعدين)، رأينا أثر البطالة على نظام المعاشات وتأثيره على التوازن المالي لصندوق المعاشات. سنحاول أن نرى ما هو العجز في نظام التقاعد الوطني وكم عدد المتقاعدين الذين يمكن أن يتعاملوا مع عدد المشتركين الذين يعانون من البطالة.

واستنادا إلى النتائج الموضحة في الجدول رقم 03 من الملحق، نلاحظ أن العجز في النظام الوطني للتقاعد ضخم، ولكن النقص الذي يتربص بالسكان العاطلين يقل من سنة إلى أخرى بسبب انخفاض معدل البطالة في الجزائر والدعم المقدم لإنشاء فرص للعمل. في سنة1990 حتى سنة 2001، يستطيع خمسة أشخاص تغطية متقاعد واحد، من سنة 2002 حتى 2004 يمكن لأربعة أشخاص أن يضمنوا معاشا تقاعديا، وفي الفترة من سنة 2005 إلى سنة 2016، يستطيع ثلاثة أشخاص إلى شخصين تقديم معاش تقاعدي.

ونتيجة لذلك، فإن الصندوق الوطني للمعاشات التقاعدية يعاني نقصا حقيقيا في المشتركين الذين يعانون من البطالة، لأنه وفقا لحساب التقرير (المشتركين العاطلين عن العمل/المتقاعدين) تبين أن هذه النسبة تكاد تكون ضعف نسبة (المشتركين/ المتقاعدين).

IV- خاتمة:

أظهرت دراسة حالة نظام التقاعد الجزائري الذي يديره التوزيع للفترة 1990-2016 أن نظام التقاعد يعاني من خلل في التوازن النقدي بين الاشتراكات الاجتماعية المقتطعة من أجور العاملين والفوائد التي يحصل عليها المتقاعدون، ويرجع عدم التوازن هذا إلى عدم كفاية عدد المساهمين الذين أصبحوا أقل عدداً بسبب ضعف سوق العمل (نقص العمالة، ارتفاع معدل البطالة) مقارنة بعدد المتقاعدين الذين تزيد أعدادهم من سنة إلى أخرى بسبب الزيادة المستمرة في متوسط العمر المتوقع.

إن التباطؤ في خلق فرص العمل، وبالتالي الزيادة في معدلات البطالة التي تمثل تحديا اجتماعيا واقتصاديا رئيسيا، ولا سيما بالنسبة لنظام المعاشات التقاعدية، فإن زيادة معدل البطالة تؤثر تأثيرا مباشرا على توازن النظام لأن السكان النشطين تساوي السكان الذين يشتغلون بالإضافة إلى السكان العاطلين عن العمل فقط.

في أعقاب الاتجاه النزولي في معدل البطالة في نفس الفترة بفضل تأثير التدابير التي اتخذتها السلطات لتنظيم سوق العمل والحد من البطالة في سنوات 2000، لا تزال البطالة مستمرة مع زيادة مجموع السكان.

وأظهرت الدراسة التي قمنا بها أن تطور معدل البطالة يعيق أداء نظام المعاشات التقاعدية، ووفقا لنسبة الإعالة (المشتركين/ المتقاعدين) المقدر بمبلغ 1.77 في 2016 (اثنين من المشتركين لمتقاعد واحد)، وقد وجدنا أن نسبة (المشتركين العاطلين عن العمل/المتقاعدين) تكاد تكون ضعف نسبة الإعالة في الفترة 1990-2016. ولكن تطور نسبة (العاطلين عن العمل/المتقاعدين) انخفضت بسبب انخفاض معدلات البطالة من سنة إلى أخرى على الرغم من الزيادة في عدد المتقاعدين.

إن التدابير التي وضعت من قبل الصندوق الوطني للتقاعد والتي من بينها إلغاء التقاعد المبكر للحد من الخلل وتحقيق استدامة النظام، الخلل المالي لا يزال قائما. ينبغي على النظام الوطني للتقاعد أن يسعى إلى سياسات اقتصادية واجتماعية أخرى مناسبة لإنقاذ النظام، مثل خلق فرص عمل وتطوير وتشجيع الاستثمارات المنتجة التي من شأنها أن تشجع على زيادة عدد المساهمين، كما أن إدراج العمالة غير الرسمية في الضمان الاجتماعي سيؤدي إلى نتيجة أفضل لأن عددا كبيرا من السكان العاطلين عن العمل يلجؤون إلى النشاط غير الرسمي لذلك فإن إدراج هذه الأخيرة يسمح بكسب عدد من المنتسبين إلى الضمان الاجتماعي وبالتالي زيادة عدد المساهمين.

- ملاحق:

الجدول (1) : تطور نسبة (عدد المشتركين/عدد المتقاعدين) 1990-2016

السنوات	المشتركين	المتقاعدين	النسبة
1990	1033461	525320	1.96
1991	1134571	554341	2.04
1992	1364842	573383	2.38
1993	2157912	622762	3.46
1994	2278689	682846	3.33
1995	2329436	909217	2.56
1996	2487193	984672	2.52
1997	2413486	1072698	2.24
1998	2264582	1169582	1.93
1999	2176825	1163425	1.87
2000	3290011	1247540	2.63
2001	3726436	1334759	2.79
2002	3473458	1416163	2.45
2003	3425801	1506316	2.27
2004	3508155	1599115	2.19
2005			

2006	3567394	1681564	2.12
2007	3693254	1765286	2.09
2008	3809980	1852562	2.05
2009	4109664	1941634	2.11
2010	4788252	2069238	2.31
2011	4860627	2163316	2.24
2012	5050319	2183149	2.31
2013	5332319	2312801	2.30
2014	5673522	2475671	2.29
2015	5007977	2623547	1.90
2016	5082412	2766750	1.83
	5286765	2978557	1.77

المصدر: CNAS.CNR

الجدول (02): تطور نسبة (العاطلين عن العمل/ المتقاعدين)

السنوات	السكان العاطلين عن العمل	المتقاعدين	النسبة
1990	1156040	525320	2.20
1991	1261310	554341	2.28
1992	1480270	573383	2.58

2.05	622762	1281000	1993
2.35	682846	1606000	1994
2.32	909217	2105000	1995
2.14	984672	2106000	1996
1.91	1072698	2049000	1997
1.79	1169582	2095000	1998
2.16	1163425	2520000	1999
2.01	1247540	2510863	2000
1.75	1334759	2339449	2001
1.50	1416163	2119000	2002
1.38	1506316	2078270	2003
1.05	1599115	1671534	2004
0.86	1681564	1448288	2005
0.70	1765286	1240841	2006
0.74	1852562	1374663	2007
0.60	1941634	1169000	2008
0.52	2069238	1072000	2009
0.50	2163316	1976000	2010
0.49	2183149	1062000	2011

2012	1253000	2312801	0.54
2013	1175000	2475671	0.47
2014	1214000	2623547	0.46
2015	1337000	2766750	0.48
2016	1272000	2978557	0.42

المصدر: ONS et CNR

الجدول (3): تطور نسبة (المشتركين البطالين/المتقاعدين)

السنوات	المشتركين البطالين	المتقاعدين	النسبة
1990	2189501	525320	4.17
1991	2395881	554341	4.32
1992	2845112	573383	4.96
1993	3438912	622762	5.52
1994	3884689	682846	5.69
1995	4434436	909217	4.88
1996	4593193	984672	4.66
1997	4462486	1072698	4.16
1998	4359582	1169582	3.73
1999	4696825	1163425	4.04

2000	5800874	1247540	4.65
2001	6065885	1334759	4.54
2002	5592458	1416163	3.95
2003	5504071	1506316	3.65
2004	5179689	1599115	3.24
2005	5015682	1681564	2.98
2006	4934095	1765286	2.80
2007	5184643	1852562	2.80
2008	5278664	1941634	2.72
2009	5860252	2069238	2.83
2010	5936627	2163316	2.74
2011	6112319	2183149	2.80
2012	6585319	2312801	2.85
2013	6848522	2475671	2.77
2014	6221977	2623547	2.37
2015	6419412	2766750	2.32
2016	6558765	2978557	2.20

المصدر: ONS.CNR.CNAS

قائمة المراجع:

- المعاجم: رشود بن محمد الخريف، معجم المصطلحات السكانية والتنموية، مؤسسة الملك خالد الخيرية، جامعة الملك سعود، الرياض، 2010، ص 187.
- الأطروحات الجامعية:

– شلالي فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001–2014 مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005–2009، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية، 2005، ص 71.

- Bouriche Lahcène, Analyse des déterminants du chômage en Algérie, thèse de doctorat sciences de gestion et sciences commerciales, Faculté des sciences économiques, Economie de développement, Université Abou Bekr Belkaid - Tlemcen, Algérie, 2013, p96.

- الملتقيات: فعالية وانعكاسات سياسة التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة 1990–2014، ص 41.
- مواقع الأنترنيت:

-www.ons.dz, Activité, Emploi et chômage en Avril 2018, N°819, p 22.

- www.ons.dz, Démographie Algérienne. (2016), N-779, p 6.

- http://www.cnr.dz

-http://www.cnas.dz

الهوامش :

[1] رشود بن محمد الخريف، معجم المصطلحات السكانية والتنموية، مؤسسة الملك خالد الخيرية، جامعة الملك سعود، الرياض، 2010، ص 187.

[2] www.ons.dz , Activité, Emploi et chômage en Avril 2018, N°819, p 22

[3] Bouriche lahcene, Analyse des déterminants du chômage en Algérie , thèse de doctorat sciences de gestion et sciences commerciales, Faculté des sciences économiques, Economie de développement, Université Abou Bekr Belkaid – Tlemcen, Algérie, 2013.p96

[4] ONS, Démographie Algérienne. (2016), N-779, p 6.

[5] فعالية وانعكاسات سياسة التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، ص 41.

[6] شلالي فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005-2009، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية، 2005، ص 71.